الكلام من جنس الحروف والاصوات فيكون المراد به الكلام النفسي وما هذا الا تناقض او يقال ان هذا
التعريف انما يصدق على الكلام اللفظي والمقصود تعريف الكلام النفسي قلنا المراد السكوت
والآفة الباطنيتان بان لا يريد في نفسه التكلم او لا يقدر على ذلك اي على ارادة التكلم فح يكون
تقدير كلام قوله هو ترك التكلم مع القدرة عليه ترك ارادة التكلم مع القدرة عليه وايضا يكون
تقدير قوله اي بعدم مطاوعة الالات على عدم القدرة على الارادة واعلم ان الكلام اللفظي
مناف للسكوت والآفة اللفظيين كما ان الكلام النفسي مناف للسكوت والافة النفسيين
لان المتكلم بالكلام الظاهري لا بد ان يريد في نفسه اولا ان يتكلم بهذا الكلام الظاهري وذلك
التقدير منه كلام باطني للسكوت الباطني الذي هو عبارة عن ذلك التقدير ولان السكوت
اللفظي عدم النطق اللفظي وضد الكلام المعنوي الذي هو ضد السكوت المعنوي وكلامنا
في الكلام المعنوي وعن مدلول اللفظي والفرق بين السكوت والافة الباطنيين وبين السكوت
الباطني والافة الظاهري اما الآفة والسكوت الباطنيين فعموم وخصوص مطلق لانه كلما لم يقدر
على التكلم في نفسه لا يريد نفسه التكلم وليس كلما لا يريد في نفسه التكلم انه لا يقدر على ذلك في نفسه
واما بين السكوت والآفة الظاهريين فهو التباين الكلي واما بين السكوت الظاهري فعموم وخصوص
من وجه لانهما موجودان في ترك التكلم في نفسه ووجود عدم ارادة التكلم في نفسه مع التكلم وكذا
الفرق بين السكوت الباطني والآفة الظاهري عموم وخصوص من وجه لوجودهما معا في الطفل
ووجود الاول في الاخرس ووجود الآفة الثانية في المجنون والتامل النسبة بين الباقي
والله تعالى متكلم بها اي بتلك الصفة المذكورة آمر وناه مخبر يعني انه اي صفة واحدة تتكثر الى الامر والنهي
والخبر لا بمعنى ان يكون نوعا واحدا يتكثر الى الجزئيات الحقيقية او مركبا يتكثر الى الاجزاء الخارجية
لانها لا يكون هوية واحدة كساير الصفات بل المراد به جزئي حقيقي له تعلقات فباعتبارها يتكثر
تكثرا اعتباريا كلكون زيد موجودا او كاتبا الى غير ذلك باختلاف التعلقات اي تعلق صفة الكلام

بالمأمور به

بالمأمور به يكون امرا وان تعلق بالمنهي عنه يكون نهيا وان تعلق بالمخبر به يكون خبرا كالعلم والقدرة وساير
الصفات اي الارادة والتكوين فان كلا منها واحدة قديمة والتكثر انما هو في التعلقات والاضافات
لما ان ذلك اي كون الصفة واحدة اليق بكمال التوحيد لان كمال التوحيد انما يكون بوحدة واحد
من الصفات فيه بحث لان هذا دليل ظني لجواز التكثر في الصفات ولانه لا دليل على تكثر كل منها
في نفسها اي من الكلام والعلم وغيرهما وهو مدخول ايضا لان عدم الدليل ولم علم به لا يستلزم عدم
المدلول والمسئلة مما يطلب فيه التعين فان قيل هذه اي الامر والنهي والخبر اقسام للكلام
لا يعقل وجوده اي الكلام بدونها اي بدون هذه الاقسام حاصل هذا السؤال هو المعارضة وهو
ان يقال وان دل دليلكم على صفة واحدة والتكثر الى الامر والنهي والخبر باختلاف التعلقات ولكن
عندنا ما يدل على خلافه وهو ان الكلام كلي متحيز في هذه الاقسام ولا يتصور وجود الكلام بدون
هذه الاقسام لان الكلي اذا انحصر في الاقسام صار انتفاؤها مستلزما لانتفاء ذلك الكلي فقد وجد
هذه الاقسام باختلاف التعلقات قلنا انه اي الامر والنهي والخبر اقسام للكلام ممنوع بل انما يصير
احد تلك الاقسام عند التعلقات وذلك اي صيرورته احد الاقسام فيما لا يزال اي في المستقبل واما
في الازل فلا انقسام اصلا اي لا حقيقة ولا اعتبارا يعني ان المقسم المنقسم لا يوجد بدون الاقسام في القسمة
الحقيقية كقسمة الانسان الى افراده واما في القسمة الاعتبارية كقسمة زيد الى الضاحك والكاتب
فلا يجوز ان يوجد بعضها بدونها ومعها ايضا قيل كون كلام الله تعالى على هذه الصفة غير معقول فان قوله
اقيموا الصلوة مع قوله ولا تقربوا الزنا كيف يتحدان في الازل لفظا او معنى حتى يتكثر بالاعتبارات
وهذا كما نقول بكون زيد مع عمرو متحدين ثم تكثرا وبطلانه بديهي ومنشأ بعض الفضلاء رجل
اصطلح مع غلامه على انه اذا قال زيد كان هذا امرا بالصوم بالنهار وبالفطر بالليل ونهيا له
عن الخروج عن الدار واخبارا بدخول الامير البلد واستخبارا عن ولادة امرأته ثم قال هذا الرجل
زيد فهم منه هذه الاشياء فكان امرا ونهيا وخبرا واستخبارا ومع ذلك كلام واحد قيل هذا معقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)